جامعة الانبار

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الإدارة العامة

المرحلة الثالثة

المحاضرة الثانية

السياسة المالية في اطار السياسة الكلية للاقتصاد

المحاضرة الثانية

السياسة المالية في اطار السياسة الكلية للأقتصاد

مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية.

إنّ الأهمية التي تكتسيها السياسة الاقتصادية في تنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين جعل من صانعيها اتخاذ كل التدابير على أحسن وجه من أجل تحقيق أهدافها بشكل مقبول، وذلك من خلال إتباع عدة خطوات من اجل تحقيق الكفاءة اللازمة.

لقد تعددت مفاهيم السياسة الاقتصادية إلا أنها تصب في نفس المعنى، والغالب أنها " مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة". فتطبيق السياسة الاقتصادية يكون من قبل السلطات العامة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المناسبة لذلك، والتي لا تتناقض نتائج تطبيقها مع الوضع الاقتصادي أو الأهداف التي تسعى السلطات العامة لتحقيقها، ذلك يكون خلال فترة زمنية.

أسلوب إعداد السياسة الإقتصادية الكلية.

يتطلب أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية توفر شرطين وهما:

- الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة.
- تحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المستخدمة.

فالاستخدام الكامل للموارد المتاحة في الاقتصاد لتحقيق أقصى إنتاج ممكن يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

أما إعداد السياسة الاقتصادية فيكون من خلال إتباع مجموعة من الخطوات هي:

- تحديد الأهداف: أي أن وضع أي سياسة اقتصادية يكون من أجل تحقيق هدف معين، وذلك من خلال تحديد المشكلة و التي بدورها يتطلب معرفة الظروف والأحوال التي تحيط بها.
- تحديد السياسة البديلة وذلك معناه أن السياسة الاقتصادية المطبقة ليست السياسة الوحيدة من اجل الوصول إلى النتائج، بل هناك العديد من السياسات التي تهدف إلى تحقيق نفس الهدف.
- التحليل الدقيق لكل من السياسات البديلة وذلك من خلال معرفة الآثار المتوقعة من تطبيق السياسة الاقتصادية البديلة، وبذلك من خلال هذه الحلول يتم تبني الحل المناسب.
- مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي: عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن هذا الأخير من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

أهداف السياسة الإقتصادية الكلية

كما بينا سابقاً إن السياسة الاقتصادية تكون من اجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، وقد تم تلخيصها من قبل الاقتصادي البريطاني "KALDOR" في أربعة أهداف والتي تسمى بالمربع السحري لكالدور كما هو موضح في الشكل التالي:

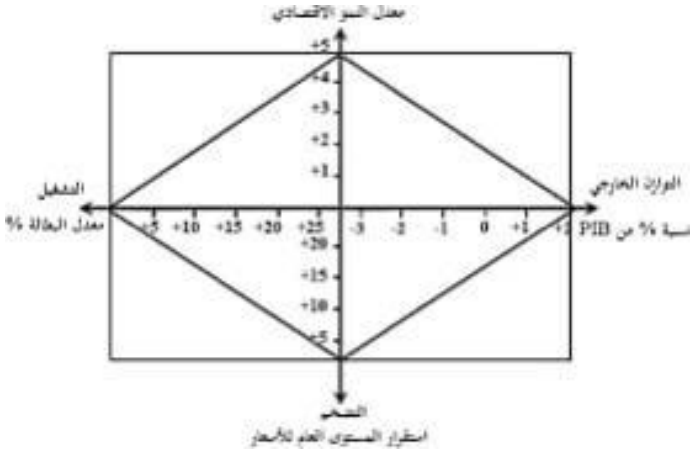

١- البحث عن النمو الاقتصادي: حسب "كالدور" يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة ٦%، حيث يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية، والمتمثل في زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن، أي ما يلاحظ من خلال هذا الهدف هو تحقيق معدل نمو أعلى من معدل نمو السكان، كما انه يتعلق بهدف الحفاظ على البيئة من التلوث، وهو ما يضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية في كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير أمام الحفاظ على البيئة من التلوث.

٢- تحقيق التشغيل الكامل : حسب "كالدور" يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة ٠%، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى استغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع.

٣- تحقيق التوازن الخارجي: حيث يعبر عنه "كالدور" بالاستيراد والتصدير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فاختلال ميزان المدفوعات والذي يعبر في الغالب عن حالة العجز والذي يؤدي إلى زيادة مديونية الاقتصاد مما ينعكس سلباً على التوازنات الداخلية للاقتصاد وعلى المبادلات الاقتصادية.

٤- التحكم في التضخم والذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار، يرى كالدور من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم ٠% حيث أنّ عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية.

المشكلات التي تعالجها السياسات الاقتصادية الكلية

١- مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة.

نحتاج ان نعرف البطالة وماهي أنواع البطالة وماهي الأشياء التي تتصدى لها الحكومة وماهي السياسات المناسبة التي يجب ان تتبع .

٢- مشكلة التضخم وعدم الاستقرار في الأسعار.

في حالة غلاء مستمر في الأسعار كذلك يجب على الحكومة كيف تتصرف الحكومة وماهي السياسات التي يجب ان تتبع لكبح جماح هذا التضخم

٣- تدني معدلات النمو الاقتصادي.

الاقتصاد في حالة تباطؤ وبالمقابل يوجد زيادة في تعداد السكان والناتج المحلي لا يستطيع ان يسد حاجة المجتمع فما هو القرار المناسب لذلك لذا يجب على متخذي القرار عمل استراتيجيات واتباع سياسة معينة ليتحسن معدل النمو الاقتصادي حتى على الأقل يحافظ على المستوى المعيشي للمجتمع

٤- تزايد عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية.

نعرف ان ميزان المدفوعات هو بيان حسابي لعلاقة الاقتصاد المحلي مع دول العالم اذا يوجد عجز هذا معناه ان الاستيرادات اكثر من الصادرات فاذا كانت في ذلك مسألة عارضة هذا عادي اما اذا كانت هذه الحالة لفترات طويلة أي مزمنة ومستمرة لابد من اتخاذ الحلول المناسبة والجوهرية لانه يترتب على ذلك اثار منها تدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الدولية الأخرى وتؤثر هذه المشاكل على الافراد وعلى الشركات وكذلك حتى على النشاط الحكومي لذا يجب ان يتم استخدام سياسة مناسبة للخروج بحلول مناسبة

٥- تزايد عجز الموازنة العامة للدولة.

تتكون الموازنة العامة من جانبين هما الإيرادات والنفقات فالايرادات عادة ما تأتي من الضرائب اما الانفاق يكون موجه للمؤسسات العامة والخدمات وضربنا امثلة على ذلك كبناء مستشفيات ومدارس وجسور وجامعات وغيرها من النفقات العامة فاذا كان ماتنفقه الدولة اكثر من الإيرادات سيولد هذا عجز في الموازنة العامة للدولة لذلك أيضا يجب ان تستخدم السياسة المناسبة لهذا الامر

٦- مشكلة الديون الخارجية وتزايد التزاماتها.

احد الحلول التي تستخدمها الدولة لحل مشكلة الديون تقترض من دولة أخرى او منظمات ومؤسسات دولية لكن عندما تتراكم الديون تصبح ازمة المديونية لانه يفترض ان تستخدم هذه القروض لتمويل مشروعات تصب في مصلحة الصالح العام او لمعالجة عجز الموازنة لكنها لم تذهب لذلك بسبب الفساد المالي والإداري في الحكومة نتيجة هذا الفساد ضياع هذه الأموال هنا كيف تتصرف الدولة

لمعالجة الديون الخارجية واتباع أي سياسة وان هذه من القضايا المهمة في الاقتصاد الكلي

٧- اختلال توزيع الدخل القومي.

عندما يكون دخل كبير في البلد لكن معظمه يذهب الى شريحة قليلة من الناس واغلبية الناس في حالة صعبة هنا لابد من علاج ذلك لوضع سياسة لمعالجة هذا الخلل

٨- اختلال هيكل الإنتاج.

الوضع الطبيعي لهيكل الإنتاج ان يكون متنوع ان تكون هناك زراعة وصناعة وخدمات وتجارة وتشكيلة منوعة من القطاعات لتغذي الاقتصاد وتعمل تكامل فيما بينها وتحافظ على اقتصاد قوي لكن لو كان اقتصاد معين لدولة معينة يعتمد على سلعة واحدة او خدمة واحدة هذا مشكلة بعض الدولة تعتمد على البترول فقط هذا مشكلة وبعض الدول تعتمد على السياحة فقط لكن عندما تتنوع ويتغير هيكل الإنتاج ويتم ادخال صناعات أخرى وخدمات أخرى ليكون بذلك تنوع في هيكل الإنتاج وهذا موضوع كبير جدا ولابد ان توضع له سياسات

٩- سوء تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع.

قد تذهب الموارد في غير الوضع الأمثل لها مثلا الحكومة تعمل مشروعات كبيرة في غير محلها فهذا انفاق كبير كان يمكن توجيهه لتحسين وضع البنية التحتية لامكان متعددة للدولة مثلا الحكومة تريد ان تعمل لنفسها إنجازات فتخترع مشروع كبير وطبعا كثير موارد كثيرة اهدرت في مشروع للعائد فيه يكون بسيط لان الذي سيستفيد منه شريحة بسيطه من الناس بينما قطاعات كثيرة من الاقتصاد تكون محتاجة امدادات للقيام بالمشاريع.

يختلف التحليل الإقتصادي الكلي عن التحليل الإقتصادي الجزئي من حيث الموضوع والمنهج

هل هناك تداخل بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي

ان كل من التحليل الإقتصادي الكلي والتحليل الإقتصادي الجزئي مصطلحين مختلفين ولكن لا يتم الفصل بينهما، فهما يختلفان من حيث الموضوع: فالتحليل الإقتصادي الكلي يهتم بدراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي، وبالتالي دراسة العوامل التي من شأنها أن تؤثر في وضعية الإقتصاد لبلد ما، وذلك مثل الدخل القومي لهذا البلد وحجم البطالة والتضخم والإستثمار والاستهلاك الكليين ...الخ، بينما نجد أن التحليل الإقتصادي الجزئي يهتم هو الآخر بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد، أي دراسة سلوكها على المستوى الجزئي، ويتجلى في دراسة استهلاك أسرة معينة ودخلها، كذلك دراسة السلوك الإنتاجي للمؤسسات وأرباحها وتكاليفها ، وأيضا سعر التوازن وكمية التوازن في سوق منفرد لسلعة ما أو خدمة ما ...الخ. المنهج حيث أنّ الكل في التحليل الإقتصادي الكلي أكبر من مجموع الأجزاء، (أي التحليل الإقتصادي الكلي يدرس الكل كوحدة واحدة وذلك بغض النظر الوحدات المكونة لها، فمثلا الإنتاج الكلي يحمل في طياته أنواع مختلفة من المنتجات وبأصناف متعددة لوحدات اقتصادية مختلفة تنتج نفس المنتج، وكذلك عدم التجانس من حيث النوع في حد ذاته